موقف الأمم المتحدة من النزوح القسري في العراق (١٩٤٨-٢٠١٤)

م.م. محمد وعيد مهدي سلطان

المديرية العامة لتربية ديالى

The United Nation Position on forrced displacement in Iraq(1948-2014) .

Researcher
Inst. Mohammed Wa'eed M
Diyala General directorate of Education
master201577@gmail.com

الملخص

لقضية النزوح القسري أهمية كبيرة في تاريخ العراق المعاصر إذ أثرت تلك الأحداث المتكررة على الواقع الإجتماعي والثقافي والإنساني في العراق ، ومن خلال إستعراض حركات النزوح القسري التي حصلت في العراق تطرقنا إلى الموقف الأممي المتمثل بالمنظمة الدولية الرئيسية المعنية بتلك القضية المهمة بالدرجة الأولى ألا وهي منضمة (الأمم المتحدة) وموقفها الرسمي من تلك الحركات المتعاقبة منذ أربعينيات القرن المنصرم وإلى أعوام قريبة ومدى فعالية وتأثير تلك القرارات على الحكومة العراقية صاحبة الشأن الأساسي للحد والتقليل من آثار تلك القضية المهمة، وماهي الحلول لتلك القضية أو كيفية تقليل تأثيراتها على من شملتهم تلك الحملات القسرية .

Abstract

The issue of forced displcemenet in Iraq has been of great importance in the history of modern Iraq , These recurrent events have affected the social, cultural and humanitarian, reality in Iraq and through the review of forced displacement movements that took place in Iraq , we referred to the international position of the main international organization on this issue and the official positoin of these successive move ments since the fouries of the last century and to the years close, and the evffectiveness and impact of those decisions on the Iraq goverment, which is the basis for reducing and reducing the effects of that important issue, and whatis case for that casee or how to minimizeits effects on those who have been subjected to such coercive campaigns .

المقدمة

احتلت قضية النزوح القسري في العراق صدارة القضايا المهمة في عمل وبرنامج الحكومة العراقية، وهيمنت على الوضع السياسي بشكل خاص لاسيما ان تلك القضية هي ليست وليدة اليوم في العراق، بل ترجع الى اربعينيات القرن الماضي حينما شهد العراق موجة من التهجير القسري لأبناء الديانة اليهودية واسقاط الجنسية عنهم، في ظل تخلي المجتمع الدولي عن واجباته تجاه تلك القضية بالذات، ولم يكن هنالك قرارات حقيقية من المنظمة الدولية (الامم المتحدة) تجاه النزوح القسري، وانما اكتفت فقط بأصدار القرارات الواحد تلو الاخر التي لم يُكتب لها النجاح، ولم تلقى أذان صاغية، فيما ذهب عدد منها ادراج الرياح. وهذا ما سوف نتناوله في بحثنا المتواضع هذا الذي سنسلط الضوء فيه على ابرز تلك المواقف للامم المتحدة منذُ بواكير النزوح الاولى التي شهدها العراق المعاصر، إذ تضمن البحث هذه المقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة احتوت على ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث ، تناول المبحث الاول حملات التهجير القسري لليهود في العراق للمدة (١٩٤٨-١٩٥٠)، وابرز القرارات الصادرة من الامم المتحدة، وتطرق المبحث الثاني إلى موقف الامم المتحدة من حملات التهجير القسري في العراق للمدة (١٩٥٠-٢٠١٤)، وابرز القرارات الصادرة، فيما بين المبحث الثالث ازمة النزوح الكبرى التي اجتاحت العراق عام ٢٠١٤ والموقف الاممي منها واهم الاسباب والمعالجات،وقد استعان الباحث بعدد من المصادر المهمة التي احتوت على معلومات غزيرة ساهمت في تعزيزمصادر البحث ورفده بمعلومات مهمة تدعم محتوياته، تمثلت بالكتب العربية وموسوعة تاريخ العالم، والله ولي التوفيق .

المبحث الاول

موقف الامم المتحدة من حملات التهجير القسري لليهود للمدة (١٩٤٨-١٩٥٠) وأبرز القرا را ت الصادرة.

ابتدأت اولى حركات النزوح القسري في العرا ق عام ١٩٤٨ ، وكانت الديانة اليهودية في العرا ق هي اول من تعرض الى ذلك الأمر، فمنذُ ذلك التاريخ لم يفارق العراق في السنوات اللاحقة مفهوم النزوح القسري، بل شهده ابناء الشعب العراقي وتعرض له كلما ذهب حاكم أورئيس أو تغير نظام الحكم، ويتم عن طريق قر ارا ت تعسفية غيرمدروسة

وارتجالية بحسب اتجاهات وتطلعات المتنفذين في هرم السلطة، مما يعني ذلك ان اسباب النزوح سياسية بأمتياز، وتصفية خصوم او كبح حركات احتجاجية تنشأ بالضد من جور السلطة الحاكمة (١)، كان ذلك إلى عام ٢٠٠٣ ، اما بعد ذلك التاريخ فقد تغيرت اسباب النزوح القسري في العرا ق، حينما تعرض الى موجات من هجمات الارهاب البربرية التي لاتمت للأنسانية بأي صلة كانت، مما دفع ملايين العراقيين الى النزوح عن مناطق سكناهم بحثاً عن السلام ورغبة في العيش بحرية وكرامة[٢] ، تعرض يهود العرا ق الى موجة كبيرة من النزوح القسري ابتدأت اواخر عام ١٩٤١واستمرت حتى اوائل عام ١٩٥١ ، حينما مارست الحكومة العراقية اساليب القمع والارهاب بالضد منهم بتواطؤ مباشر من الحكومة البريطانية أنذاك، الامر الذي ادى الى نزوح ١٢٥٠٠٠ الف مواطن يهودي إلى خارج العراق، مما ساهم في اخلاء البلاد من ابناء تلك الديانة بشكل واضح[٣]. ولم يكن للامم المتحدة موقف مؤثر من ذلك النزوح سوى قرار ادانه واستنكار جاء على لسان مساعد الامين العام لشؤون حقوق الانسان مارتن اوستيد ١٨٨٨-١٩٢٥ (Martin Osted) في الخامس والعشرين من اذار ١٩٤٨، حيث ندد بحملات النزوح القسري واصفاً اياها بغير الانسانية ولا تمت لميثاق المنظمة بصلة، وتوعد بأن الامانة العامة سوف لن تقف متكوفة الايدي تجاه ما يحصل في العراق [٤]،لم يكن لذلك الموقف اثراً واضحاً في ايقاف النزوح القسري في العراق، اذ غادرعشرات الالاف من اليهود العراق وأُسقطت الجنسية عنهم ورحلوا دون عودة، رغم صدور القرا ر الاممي رقم ٤١ في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٤٩م، والذي اعلنه الامين العام للامم المتحدة تريجفى هالفدان -Trygve Halvdan(١٨٩٦- ١٩٦٨)[٥] ، والذي نص على وقف النزوح القسري لليهود في العراق الا انه لم يلقى اذان صاغية،ولعل اسباب ذلك النزوح هو سوء الادارة والاستبداد الواضح من قبل الحكومة العراقية أنذاك، من خلال حملات القمع والاضطهاد والملاحقة للشخصيات البارزة في المجتمع والمنادية بحقوق الانسان وحرية التعبير، لممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة العرا قية من اجل التخلي عن ذلك[٦]، يبدو مما تقدم بأن الامم المتحدة لم يكن لها تأثير واضح على النزوح القسري ضد اليهود في العراق في اربعينيات القرن العشرين، وانما فقط كانت مواقف وقرارا ت عابرة وتعاطفية وغيرعملية ، وعلى الرغم من موقف الأمم المتحدة تجاه التهجير القسري لليهود من العراق، لم تأبه الحكومة العراقية لتلك المواقف والقرارات ، إذ إستمرت عمليات التهجير حتى منتصف عام ١٩٤٩م ، إذ غادر العراق نحو ستمائة مواطن عراقي من الديانة اليهودية وقامت الحكومة العراقية بإسقاط الجنسية العراقية عنهم بحجة الدواعي الأمنية للبلاد[٧] .وفي هذا السياق أصدرت وزارة الخارجية العراقية في السادس من تموز عام ١٩٤٩م بياناً تلاه السكرتير العام للوزارة محما حناوي حول إجراءات الحكومة العراقية في عملية مصادرة الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين إحتوى على" لايمكن ان تقبل القيم العراقية والنظام العراقي أن يقوم بتهجير مواطنين يعيشون في البلاد ، وكل ماحدث و يحدث تجاه أبناء الديانة اليهودية من إسقاط الجنسية تم بظوابط أمنية حازمة ، إذلايمكن لشخص أن يتجاوز حدود القانونالنافذ في البلاد ، مما يساعد على خلق التوتر والصراعات والتدهور الأمني في البلاد ، والحكومة عازمة على إبعاد كل من يحاول العبث بأمن الدولة من مختلف الديانات، ولايمكنأن تتخلى وزارة الخارجية عن واجبها القانوني تجاه هؤلاء"[٨] .

المبحث الثاني

– موقف الامم المتحدة من التهجير القسري في العراق للمدة ١٩٥٠-٢٠١٤

لم يتوقف النزوح القسري في العرا ق بعد تهجير اليهود في منتصف القرن العشرين، اذ دأبت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد[٩] (١٨٨٨- ١٩٥٨) إلى إصدار عدد من القرا را ت في بداية عام ١٩٥٤ التي نصت على اسقاط الجنسية على الالاف من العرا قيين تحت ذ را ئع مختلفة بحجة تهديدهم لأمن الدولة وموئسساتها حتى بلغ عدهم عشرا ت الالاف في

اواخر نيسان عام ١٩٥٤ ، مما اثار الرأي العام العالمي، ولاقى استنكاراً واسعاً من قبل الصحف العالمية، تعرض من خلالها نوري السعيد الى موجة كبيرة من الادانة والاستنكار[١٠]، مما دفع الامم المتحدة الى اصدار قر ا ر ادانة رقم ٨٤٣ في السادس عشر من شباط ١٩٥٤ ، جاء على لسان السكرتير العام للمنظمة **فرا يندس جو Fraeindes Jo** جاء فيه (**ببالغ الاسف نرفض استمرا ر الحكومة العراقية في سياسة تكميم الافواه والمطاردة المقصودة تجاه الاشخاص المطالبين بالحرية والعيش بسلام، وهذه الافعال تتعارض مع حرية الرأي والتعبير وهي مخالفة لميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان، ونحن اليوم ندعوا المملكة العراقية وعلى رأ سها معالى الملك فيصل الثاني بالتدخل لوضع حداً للمراسيم الصادرة بحق الذين ينادون بالرفاه والعدالة**)[١١] .لم يلقى هذا القرار ترحيباً من قبل الحكومة العراقية، بل على العكس من ذلك فقد رفضته الحكومة العراقية رفضاً قاطعاً وبررت ذلك بأن جميع من اتخذت بحقهم قرارا ت سحب الجنسية هم مشتركون بقضايا تهديد لأمن الدولة ولهم علاقات بدول اخرى، وجاء ذلك على لسان السكرتير العام لوزارة الخارجية مهدي عقراوي الذي اعلن عن رفض الحكومة العراقية لذلك القرار من المنظمة الدولية، ودعاها الى توخي الدقة في اصدار مثل هكذا قرار[١٢] .بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام١٩٥٨ لم يتوقف النزوح القسري في العراق،اذ اخذ في الاستمرار وبنفس الذرا ئع السابقة، فبين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ شنت السلطات العراقية عدد من الحملات الواسعة طالت الحركات السياسية وحملات اخرى بذرا ئع التبعية لدول الخارج حتى بلغ عدد المرحلين من اصحاب الكفاءات نهاية عام١٩٦٨ الى ٤١٩٢ شخصاً كانوا قد نزحوا الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا والدنمارك، ولم يكن للامم المتحدة موقف واضح من هذا النزوح وانما اكتفت بالصمت وعدم اصدار بيانات حول النزوح[١٣] . كما وتعرض الاكرا د في شمال العرا ق الى تهجير قسري بين عامي١٩٦٩ و ١٩٧٨ الى حملات من المطاردة والاضطهاد دفعتهم الى مغادرة العرا ق والتوجه صوب ايران ودول اخرى في اوروبا خوفاً من الموت والملاحقة، حتى وصل مجموع هؤلاء الى ١٥٠٠٠٠الف شخص بين نساء واطفال وشيوخ، الامر الذي دعا الامم المتحدة الى عقد جلسة تشاورية في مقر المنظمة في نيويورك New York دعت فيها الى وقف عمليات الترحيل التي يمارسها النظام العراقي بحق الاكراد في شمال العرا ق وسحب الجيش من المدن واوصت بدخول قوات اممية بالتنسيق مع الحكومة العراقية والجيش العراقي لغرض تأمين عودة حياة الاكراد النازحين، الا ان ذلك لم يجدِ نفعاً فقد استمرت تلك الحملات حتى نهاية عام١٩٨٠[١٤] .وشهدت مرحلة مطلع ثمانينيات القرن العشرين حملات نزوح قسري كبرى في العراق، واستمرت حتى اواخر التسعينيات، اذ بلغ عدد النازحين قسرياً حوالي ٥٠٠٠٠ الف مواطن من بينهم عدد كبير من الاكراد الفيليين، وكان معظم هؤلاء فقدوا الجنسية العراقية وهاجروا الى ايران وتركيا ودول اخرى خوفاً من بطش السلطات الحاكمة، فيما اعلنت الامم المتحدة عن خطورة الوضع في العراق وطالبت الحكومة العراقية بالتراجع عن حملات المطارة والتصفية[١٥] وفي السادس من نيسان عام ١٩٨٤ قدمت لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة تقريرا الى القنصل العراقي في المنظمة اكرم الطواش تضمن الانتهاكات والتعذيب في السجون العراقية، واوصت بتقريرها الى ضرورة ان تبقى السجون تحت مراقبة المنظمات التى تتولى متابعة حقوق الانسان في العالم، فيماردت وزارة الخارجية العراقية في بيانها الصادر في الخامس والعشرين من الشهر نفسه على التقرير الاممي، وتضمن الرد انتقاداً شديداً للتقرير، ووصفته ب (الملفق) وانه لايمت للحقيقه بصلة[١٦]، مما يتبين ان الدور الاممي للمنظمة لم يعدوا سوى انتقاد واستنكار من دون معالجات حقيقية، وهذا مما دفع الانظمة المتعاقبة في العراق على التمادي في هذه الاجراءات دون را دع حقيقي . تعرض العرا ق في السنوات الاولى من بداية التسعينيات الى موجة كبيرة من النزوح القسري، اذ ترجع اسباب ذلك التهجير الى اسباب سياسية بحته، بعد المعارضات الشديدة التي ابداها العراقيين ضد النظام الحاكم في العراق، نتيجة الانتهاكات التي لحقت بهم بسبب سوء ادارة الحكم، مما دفع مئات الالاف منهم الى مغادرة العراق[١٧] ، الامر الذي زا د

عدد النازحين قسراً ، ووفقاً لأحصائية المنظمة الدولية، اذ أعلنت الامم المتحدة ان اعداد النازحين قسراً قد تخطى اعلى معدلات النزوح في الدول الاخرى في تلك المدة[١٨].واجهت العراق موجات كبيرة من النزوح القسري في بداية عام ٢٠٠٦ و لكن بأسباب تختلف عن جميع اسباب النزوح السابقة، منذ تأسيس الدولة العرا قية عام ١٩٢١ وتمثلت تلك الاسباب بسيطرة الارهاب على مناطق ومساحات شاسعة من العراق، اي انها ترجع الى اسباب ارهابية معادية للشعب العرا قي، وهنا حدث اختلاف في اسباب النز وح القسري لأول مرة في العرا ق اذ ان جميع حقب النزوح القسري التي مرت على العراق كانت لأسباب سياسية بحته، فيما اعلنت الامم المتحدة ان تلك الموجة من النزوح هي اضخم موجة نزوح قسري تعرض لها العرا ق منذ عام ١٩٤٨ ، وجاء ذلك على لسان الامين العام للامم المتحدة **كوفي انان**[١٩] **Kofi Annan** في مؤتمر صحفي عقده في بغداد، ودعا الى معالجة اسباب ذلك النزوح في البلاد من خلال مضاعفة جهود اجهزة الامن العراقية للحد من نفوذ الارهاب والجماعات الارهابية الاخرى، والحفاظ على امن الشعب العراقي بكل اماكن تواجده[٢٠] .أطلقت الأمم المتحدة برنامجاً في السادس والعشرين من أب عام ٢٠٠٦يتضمن التنسيق مع الحكومة العراقية من أجل السيطرة على الوضع الأمني في عموم البلاد للحد من عملية النزوح القسري في بغداد من جراء العمليات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة بشكل كبير، إذ تم طرح فكرة دخول قوات دولية تابعة لحلف شمال الأطلسي Nato[٢١] ، إلى بغداد لمسك زمام الأمور بعد تزايد حدة التفجيرات الإنتحارية والإغتيالات في عدد من مناطق العاصمة ، إلا أن قائد القوات الأمريكية المتواجدة في العراق جون كيسي John kaesay رفض ذلك المقترح مبرراً ذلك بأن القوات الأمريكية المتواجدة في بغداد تكفي للسيطرة على الوضع الأمني[٢٢] ، من جانبها نددت مسؤولة المفوظية العامة لشؤون الهجرة والمشردين في الأمم المتحدة كابلال ماريناي Kablal Marenai بموقف الجيش الأمريكي الأخيرالذي رفض دخول قوات دولية إلى العراق، وجاء ذلك في مؤتمر صحفي عقدته في العاصمة الويسرية جنيف Geneve في التاسع عشر من أيلول ٢٠٠٦، إذ قالت فيه "لايمكن القول بأن الوضع الأمني في العراق تحت السيطرة ، وتفاجئنا من الرد الأمريكي للمنظمة الدولية ، الأزمة العراقية تتطلب مضاعفة الجهود للسيطرة على الوضع[٢٣] .تزايدت حدة النزوح القسري في أوائل كانون الأول عام ٢٠٠٦، ووضعت بعثة الأمم المتحدة في بغداد مبادرة تضمنت القيام القيام بعمليات معالجة الإحتياجات الطارئة للنازحين في بعض مناطق بغداد وإقليم كردستان تمثلت بتوفير السكن المؤقت والطعام وتوفير بعض الإحتياجات الضرورية ، إذ تم نصب مايقارب ثلاث مئة خيمة على أطراف بغداد مع توفير الإحتياجات الطبية لساكنيها[٢٤] ، ولم تكن تلك المعالجات التي طرحتها الأمم المتحدة كافية لمعالجة الأزمة ، إذ أن أسباب النزوح هي التدهور الأمني الذي شهده العراق في مختلف المحافظات، مما دفع الحكومة العراقية للتحرك لمعالجة الأزمة بالسرعة الممكنة، ولكن تحركها لم يأتي بنتائج كبيرة ومهمة .مما ذكر أعلاه يتبين ان الهجرا ت التي مرت على العرا ق والمتمثلة بالنزوح القسري ذات اسباب سياسية بحتة، اما بعد عام ٢٠٠٣ فأنها جاءت بدوافع الارهاب والسلاح المنفلت، فيما لم نلاحظ وجود موقف مؤثر من قبل المنظمة الدولية يساهم في الحد من ذلك النزوح سوى الشجب والاستنكار، من دون اللجوء الى معالجات حقيقية اخرى .

المبحث الثالث

ازمة النزوح القسري في العرا ق عام ٢٠١٤ والموقف الاممي منه .

تعرض العراق في اوائل حزيرا ن عام ٢٠١٤ الى هجمة ارهابية من عصابات داعش الارهابية، إذ دخلت تلك العصابات الى عدد من المدن والمحافظات والقرى، فقتلت الاطفال والنساء وكبار السن، وانتهكت الحرمات، وخلفت الالاف من الضحايا والنازحين، وخلال تلك المدة اجبرت تلك العصابات الملايين من العراقيين الى النزوح خارج مدنهم خوفاً من القتل والتصفية، مما ولد ازمة نزوح كبرى في البلاد تطلبت تضافر الجهود من قبل الحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع

الدولي لتلافي معاناة النازحين والتخفيف من كاهل ما يتعرضون له من ازمات غذائية وصحية وسكنية[٢٥].اعلنت الامم المتحدة في اب ٢٠١٤ عن طريق مجلس حقوق الانسان التابع لها ومكتبها في العرا ق(**يونامي**)، والمفوضية السامية لشؤون الاجئين في الامم المتحدة **UNHCR** ان قرا بة المليون شخص قد نزحوا الى كردستان العرا ق في بداية الازمة، مع مئات الالاف اتجهوا الى بغداد والمحافظات الاخرى، مع استمرا ر عمليات النزوح في الانبار وصلاح الدين، مما يعني ان الازمة في تزا يد مستمر بشكل واضح وتتطلب المزيد من الجهود[٢٦].اصدرت الامم المتحدة عن طريق المفوضية السامية لشؤون الاجئين في التاسع من كانون الاول عام ٢٠١٤ بياناً حول عمليات النزوح القسري في العرا ق جاءت فيه :**نتابع عن كثب الخطر المحدق بالمدنيين في العراق جراء سيطرة الجماعات الارهابية في العراق وعلى الخصوص في المدن التي خرجت عن سيطرة الحكومة العراقية، اذ ان الحاجة التي يتطلبها أولئك الذين تركوا مدنهم تتطلب الكثير من الجهود والعمل الجاد والمشترك مع قوات الامن العراقية لتوفير السكن والغذاء والصحة، وانهم معرضون الى مخاطردائمة وبالغة القسوة من جراء التهديد المتزايدعليهم، فهم بحاجة ماسة الى مساعدات انسانية عاجلة في اكثر من١٥٠٠ موقع في البلاد، ومع جهود وعمل المنظمات والهيئات الدولية والمنظمات الانسانية ذات العلاقة يمكن ان نخفف من معاناتهم واحتياجاتهم الاساسية**[٢٧] .اخذت ازمة النزوح القسري بالتزايد في نهاية عام ٢٠١٤ ، اذ تضاعفت اعداد الفارين من المدن في غرب العراق مع انطلاق عمليات القوات العراقية المشتركة بمختلف صنوفها لتحرير المدن والقصبات من سيطرة المجاميع الارهابية، واعلنت الامم المتحدة عن طريق مفوضية اللاجئين في الخامس عشر من كانون الاول عام ٢٠١٤ ان اغلبية النازحين الذين فروا من المناطق التي تخضع لسيطرة الارهاب إتجهوا الى شمال العراق بسبب صعوبة الوصول الى العاصمة بغداد وبقية المحافظات الاخرى، وانهم قاموا بالفرار من المناطق التي شهدت عمليات عسكرية خوفاً من بطش الارهاب[٢٨] .كما واصدرت منظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة تقريراً في الثامن عشر من كانون الاول من العام المذكور ان حوالي٦٠،٠٠٠ الف طفل من العوائل النازحة محرومون من التعليم وانهم بحاجة انسانية ملحة الى توفير مدارس خاصة لهم في المخيمات عن طريق خيم خاصة لهم وتوفير كوادر تعليمية مختصة قادرة على اشراكهم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية[٢٩] .وبينت المنظمة الدولية للهجرة **IOM** في تاريخ السادس والعشرين من الشهر نفسه عن حجم النازحين قسراً من المناطق التي تخضع لسيطرة الارهاب في العرا ق، وفرا رهم الى دول اوروبا عن طريق تركيا مروراً بطريق البلقان، وانهم بحاجة ضرورية الى المساعدات في مخيمات اللاجئين في اليونان، وناشدت المنظمة في تقريرها الحكومة العرا قية الى التعاون مع الفرق التابعة لها في اليونان من اجل تقديم المساعدات الغذائية الضرورية لهم [٣٠] ، ولم تأبه الحكومة العراقية للمناشدات الموجهة لها من قبل المنظمات الدولية، بسبب حجم الازمة والظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق، فكانت الحرب على الارهاب هي الشغل الشاغل للحكومة في ذلك الوقت[٣١] .وفي سياق تلك الأحداث كشفت الامانة العامة للامم المتحدة في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠١٥ ان المنظمة الدولية قد خصصت مبلغ ثلاثون مليون دولار كدفعة اولى من المساعدات الى النازحين في العراق، وجاء ذلك الاعلان على لسان مدير مكتب الامين العام كرستوف جاور **Krestov Gauer** ، حيث اوضح عن الية توزيع المبلغ من حيث الاحتياجات الضرورية والملحة، إذ اوضح ان الضروريات الاساسية هي الغذاء بالدرجة الاولى، ومن ثم المأوى والتعليم[٣٢] مما دفع مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة أن يناشد في السادس من شباط عام ٢٠١٥ المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية بالتدخل لمواجهة الممارسات التي يستخدمها الارهاب في العراق ضد المدنيين، وقد اوضح رئيس المكتب كاتل ساندي **Katel Sande** في بيان المناشدة ان الوضع في العرا ق خطير للغاية ولابد من تضافر الجهود من قبل الجميع لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين من قبل المجاميع الارهابية في العراق، من قتل وهدم البيوت وتهجير اهلها وتفجير المؤسسات الصحية، واستخدام

الاطفال في العمليات العسكرية، واصفاً موقف المجتمع الدولي من تللك الممارسات بأنه لا يرتقي الى المستوى المطلوب، واشار الى تضاعف واضح في بيانات المنظمة لأعداد النازحين قسراً في العراق[٣٣] .

اختلفت اسباب النزوح القسري في العرا ق بأختلاف الظروف السياسية التي شهدها العرا ق، فمن جلّ تلك الاسباب هي الاسباب السياسية اما الاخرى فهي ارهابية معادية للعرا ق وربما تكون مدفوعة الثمن من دول ومُحركة من دول اخرى تبحث عن مصالحها على حساب الامن القومي العراقي، ويكون ضحيتها بالدرجة الاول هم ابناء الشعب العرا قي من جميع انتمائاتهم ودياناتهم، وغالباً ما تكون الاسباب السياسية لها تأثيراً اشد واقوى من تلك المعادية التي سسببها الارهاب، كون الاولى تكون صادرة بقوة القانون النافذ في الدولة مما يعني انها ربما تكون طويلة الامد، اما المعادية فأنها تزول بزوال خطر الارهاب وهذا ما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣[٣٤] .مما ذكر يتبين بأنَ لم تكن هنالك معالجات حقيقية وبأليات دقيقة مستمدة من حجم تلك المشكلة من قب الانظمة الحاكمة في العرا ق، بل كانت عبارة عن مجموعة من القر ارات الضعيفة التي اصدرتها الحكومة العرا قية عام ١٩٤٩ والتي اوضحت فيها بأن النزوح القسري لليهود لا يشمل الجميع بل الراغبين بالهجرة الى اسرائيل فقط، ويأتي لدواعي امنية بحتة، وهوجزء من اجراءات احترازية خشية حدوث تدهور بالوضع الداخلي بعد قرا ر التقسيم الذي اصدرته الامم المتحدة عام ١٩٤٨، فيما اكتفت الاخيرة بالشجب والاستنكار[٣٥].

أما عن كيفية معالجة موضوع النزوح القسري فكان لابد من:

١- القضاء على الارهاب الداعشي ومكافحة فكره المتطرف بشكل نهائي .

٢- ضمان الامن والاستقرا ر وعودة الحياة الطبيعية في البلاد، ومنع التوتر والصراعات السياسية وممارسة القوة والعنف، والسعي لحل المشكلات ووفق مبادىء الد يمقراطية والسلم الاهلي والدستور العرا قي، وهذا يتطلب نبذ المحاصصة بكل اشكالها لأنه الامل الذي يتطلع إليه الملايين ويحتاجه ضمان العملية السياسية وتطور البلاد الاجتماعي .

٣- تبني ثقافة الاعتذار والاقرا ر بأخطاء حكومات العهد الملكي، وطي صفحة التعالي والغرور والانفرا د في اتخاذ القرارات والتمسك بالمناصب التي كانت تُمارس قبل عام ٢٠٠٣ .

٤- حصر السلاح بيد الدولة ومنع تسربه للارهاب .

٥- تأدية الحكومة العرا قية واجبها بأعتبارها المسؤولة عن توفير الامن العام للشعب .

٦- توفير المعلومات الكاملة عن المهجرين والنازحين لضمان حقوقهم وارجاعهم الى ارض الوطن .

٧- اتخاذ الاجراءات العملية الضرورية لمنع اي انتهاكات قد تحصل .

٨- التعاون الفعال مع المنظمات الدولية ذات الصلة بموضوع النزوح القسري .

٩- العمل على اعادة بناء القرى والمدن المدمرة من قبل الارهاب .

١٠- ضرورة القيام بحملات توعوية لحث المهاجرين للعودة الى ارض الوطن عن طريق منظمات المجتمع المدني ذات الصلة [٣٦] . بقيت أزمة النزوح القسري قائمة في منتصف عام ٢٠١٥، وتركزت في الأجزاء الغربية والوسطى من العراق تمثلت في محافظة الأنبار ومحافظة صلاح الدين وأجزاء من محافظة ديالى وبابل ، إذ كانت العمليات العسكرية قد إنطلقت لتحرير تلك المناطق من سيطرة الإرهاب ، ومارفقها من عمليات تدمير للمنازل من جراء العمليات العسكرية ، وفي خضم تلك العمليات عملت الحكومة العراقية بالتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية في العراق وخارجه لإستقبال آولئك الذين فروا من بطش الإرهاب ومن العمليات العسكرية أثناء عمليات التحرير، وتوفير السكن لهم فضلاً عن الغذاء والدواء[٣٧]، وقد أعلن مساعد رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، ديكلاند Dekland في التاسع عشر من أب عام ٢٠١٥ أن فريق البعثة ساهم في إيواء ١٦٠ الف نازح في بغداد من خلال توفير السكن والغذاء والدواء ، فضلاً عن توفير

مدارس للأطفال الصغار[٣٨]، وكذلك وضع نحو ٤٠٠ كرفان في محافظة أربيل في منطقة الخازر لإستقبال الفارين من مناطق سيطرة الإرهاب في الموصل وباقي أجزاء محافظة نينوى[٣٩].كما أصدرت الأمم المتحدة بياناً في التاسع عشر من أيلول عام ٢٠١٥ حول عمليات النزوح في العراق جاء فيه أن أعداد النازحين في داخل العراق تقدر ب٢ مليون نازح مع مئة الف أخرين قد فروا إلى خارج العراق وإتجهوا إلى دول الجوار وأوربا ، وطالبت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بإستقبال النازحين من العراق وتوفير وسائل العيش لهم، وأعربت المنظمة الدولية عن قلقها من تعرض الذين لم يستطيعوا الفرار إلى تصفية من قبل الإرهاب أثناء العمليات العسكرية[٤٠]. دعت الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من كانون الأول عام٢٠١٥، التحالف العسكري الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في العراق إلى توخي الدقة في أهداف الطائرات المقاتلة التابعة للتحالف أثناء إستهدافها معاقل الإرهاب ، وجاء ذلك البيان على لسان السكرتير العام في مفوضية حقوق الإنسان إدوارد فالس Adward Vales ، إذ جاء في البيان" ننظر بعين القلق من كثرة الغارات التابعة للتحالف الدولي ضد الإرهاب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ونخشى أن يتغلغل الإرهاب في صفوف المدنيين ويتخذهم دروعاً بشرية"[٤١] . وقد أشار تقرير الإتجاهات العالمية السنوي الذي تصدره المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الأجئين والصادر في الخامس عشر من كانون الثاني عام ٢٠١٦ إلى زيادة أعداد النازحين قسراً في العراق ، إذ جاء في التقرير أن نسبة الذين يفرون من مناطق سكناهم يومياً تقدر ب٢٠ الف شخص في مختلف المناطق التي تشهد عمليات عسكرية ، كما أشار إلى أن وتيرة نزوح الأشخاص لاتزال مرتفعة جداً وبمعدل شخص واحد كل ثلاث ثوان[٤٢]، وهو مايشير أكثر من أي وقت أخر إلى الحاجة للتضامن وإلى هدف مشترك متمثل في الحد من الأزمات وحلها وإلى العمل معاً لضمان حصول اللأجئين والنازحين داخلياً وطالبي اللجوء في العراق على الحماية المناسبة والرعاية بينما يتم البحث عن الحلول[٤٣]، كما صرح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان والحريات فيليبو غراندي Falabo Grandy في التاسع من شباط عام ٢٠١٦في العاصمة البلجيكية بروكسل حول أوضاع النزوح في العراق قائلاً " يجب أن ندرك بأن الأوضاع في العراق غير مطمئنة ، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية تزايد عدد المرحلين في البلاد ، وأن هذا العام أي عام ٢٠١٦ يمثل أعداداً هائلة وذلك يمثل نسبة مرتفعة ، إذ أن الذين يبحثون عن الأمن داخل الحدود العراقية أصبحوا اليوم بالملايين وهو مؤشر بارز منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٤٥، وأضاف، علينا بذل المزيد من الجهود لمساعدة هؤلاء الأشخاص الذين هم بحاجة لنا، فالعالم الذي يواجه الصراع يحتاج إلى التصميم والشجاعة وليس الخوف"[٤٤]. مما ذكر يتضح ان الدور الاممي تجاه الازمة التي تعرض لها العرا ق عام٢٠١٤ وما تبعها كان اكثر تأثيراً وقوة من السابق، رغم عدم فعاليته في بعض القضايا، الا ان المنظمات التابعة للامم المتحدة كانت قد ساهمت هي الاخرى في متابعة وضع النزوح القسري والقيام ببعض الواجبات بالتعاون مع الحكومة العرا قية لتلافي ذلك الوضع المزري .

الخاتمة

توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات وهي كالآتي :

١ – ان العرا ق كان في اوائل الدول التي تعرضت الى خطر التهجير القسري من البلدان العربية، ويرجع ذلك الى اسباب سياسية تتعلق بالنظام الحاكم .

٢– اختلفت اسباب التهجير القسري في العرا ق بأختلاف الظروف التي مر بها .

٣– لم تتوافق مواقف الامم المتحدة مع واجباتها، اذ لم تكن هنالك قرارا ت را دعة تكون ملزمة لإيقاف التهجير القسري من قبل الحكومات العرا قية المتعاقبة في العهدالملكي .

٤– لم يكن هنالك تجاوب من قبل العرا ق على اغلب مواقف الامم المتحدة .

٥- كانت جميع القرارا ت الاممية لا ترتقي الى مستوى الطموح، بالمقارنة مع واجب الامم المتحدة تجاه القضايا التي تحدث في العالم، ومنها قضايا النزوح القسري في العرا ق .

٦- لم تتوقف مشكلة التهجير القسري في العرا ق منذ اربعينيات القرن العشرين، وبقيت مشكلة تساور اروقة وعمل الحكومات العرا قية المتعاقبة حتى بعد عام٢٠٠٣ .

٧- عجزت الامم المتحدة عن حل حقيقي لازمة التهجير القسري في العرا ق، إذ لم تفلح في حشد المجتمع الدولي تجاه

٧- لم ترى جميع القرارا ت الصادرة من المنظمة الدولية النور الا القليل منها وذهبت اغلبها ادراج الرياح .

الهوامش .

١- عبدالواحد تقي، العرا ق المعاصر، بغداد ٢٠١٠ ، مطبعة الرشيد، ص ٧٦ .

٢- محمد الشكري حسان ، درا سات في تاريخ العراق المعاصر، دارالمرجان للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣ ص ٤٣

٣- عبدالواحد تقي، المصدر السابق، ص٧٦.

٤- عبدالعزيز عمر، الامم المتحدة وقضايا النزوح في العالم، الطبعة الرا بعة، مطبعة الزرقاء،الاردن، ١٩٨٩، ص٢٨١.

٥- سياسي نرويجي، ولد في السادس عشر من حزيران عام ١٨٩٦ في اوسلو Oslo ، وهو
اول شخص تولى منصب الامين العام للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ واستمر في المنصب حتى
عام ١٩٥٢ ، وتوفي عام ١٩٦٨ . لمزيد من التفاصيل ينظر: موسوعة تاريخ العالم، الجزء الخامس، دار فنان للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٣.

٦- محمد الشكري حسان، المصدر السابق، ص ٤٤.

٧- نوبرت جابلسون،العراق المعاصر،ترجمة: يحيى النجار، مطبعة الحافظ ، بيروت،٢٠١٠، ص١١٣ .

٨- محمد أمين ومراد حسنين، مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط، القاهرة،٢٠٠٦،ص٢٥٤.

٩- سياسي عراقي ولد في بغداد عام ١٨٨٨ ، ودرس في المدرسة العسكرية في اسطنبول، وكان
احد ظباط الجيش العثماني، وشارك في العديد من الحروب، وتولى رئاسة الحكومة العرا قية اربعة
عشر مرة خلال المدة (١٩٣٠- ١٩٥٨)، وكان احد رجال السياسة البارزين في العرا ق، تم اعتقاله وقتله في الرا بع عشر من تموز عام١٩٥٨ في بغداد .لمزيد من التفاصيل ينظر: زهير خضير ياسين، الساعات الاخيرة من حياة نوري السعيد، "آفاق عربية"، العدد الحادي عشر، ١٩٨٨، ص ص٥٢-٥٧؛ موسوعة تاريخ العالم، الجزء الثامن عشر، ص ٣٩٢ .

١٠- طه جوين البكري، العراق في العهد الملكي، بغداد، ١٩٨٧ ، ص ٤٨ .

١١- عبدالواحد تقي، المصدر السابق، ص٨٠ .

١٢- صادق حسين الجمال، تاريخ العرا ق بين عامي ١٩٢١ و ١٩٥٨ د را سة وثائقية، مطبعة احسان للطباعة، الموصل، ٢٠٠٠ ،ص ٢٨٩ .

١٣-عبدالعزيز عمر، المصدر السابق، ص ٢٨٣ .

١٤- محمد مهودر الخياط، التهجير القسري في العرا ق والدور الاممي، مطبعة الريانس، بغداد،٢٠١٦، ص٦٥ .

١٥- عبدالعزيز عمر، المصدر السابق، ص٢٨٩ .

١٦- عبدالواحد تقي، المصدر السابق، ص٩٣ .

١٧- عبدالعزيز عمرر المصدر السابق، ص ٢٨٦ .

١٨- جيفري لايسون، حركات الهجرة في العرا ق المعاصر، ترجمة : يحيى القصاب، دار الوقائع للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢،ص٢٩١ .

١٩- سياسي ودبلوماسي من غانا، ولد في الثامن من نيسان ١٩٣٨ في بريطانيا، درس في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، وعمل في الاقتصاد والسلك الدبلوماسي، شغل منصب الامين العام للامم المتحدة للمدة(١٩٩٧-٢٠٠٧)، لمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة تاريخ العالم، الجزء التاسع عشر، ص٢٣٩.

٢٠- محمد مهودر الخياط، المصدر السابق، ص ٨٦ .

٢١- منظمة دولية تأسست في عام ١٩٤٩ بموجب إتفاقية شمال الأطلسي ، وتم التوقيع عليها رسميا في الخامس من نيسان عام ١٩٤٩، وهي نظام دفاعي عسكري يتكون من ٢٩ دولة ، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا أبرز الأعضاء فيها وأكثرها نفوذاً، وتشارك فيها ٢١ دولة في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع للحلف مع ١٠ دول في برنامج الحوار السياسي، وللمزيد من التفاصيل ينظر: جورج ماركوس، حلف الناتو الفكرة والنظام ، ترجمة : حنا بوزين، بغداد، ١٩٩٥، ص١٦-١٢٢.

٢٢- محمد مهودر الخياط ، المصدر السابق، ص٨٧.

٢٣- جيفري لايسون، المصدر السابق، ص٢٩١-٢٩٢.

٢٤- عبد الواحد تقي، المصدر السابق، ص٩٥ .

٢٥- محمد سعيد السرا ج، العرا ق تحت مرمى الارهاب، بغداد، ٢٠١٧ ، ص٢٧ .

٢٦- محمد مهودر الخياط، المصدر السابق، ص ٩٤ .

٢٧- محمد مهودر الخياط، المصدر السابق، ص٨٠ .

٢٨- زيدان علي، ازمات النزوح والتهجير في العرا ق، مطبعة نرجس للطباعة والنشر، بغداد،٢٠١٧،ص٣٩-٤٠ .

٢٩- محمد مهودر الخياط، المصدر السابق، ص٨١ .

٣٠- جالين فورمس، ازمات العرا ق في القرن الواحد وعشرين، ترجمة : ضياء الدين الخشان، بغداد، ٢٠١٧ ، ص ٤٩ .

٣١- زيدان علي، المصدر السابق، ص ٤٤ .

٣٢- محمد مهودر الخياط، المصدر السابق، ص٤٨ .

٣٣- نادين اولني، المنظمات الدولية وعملها في العرا ق - درا سة وثائقية، دار الشمس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧،ص١٣٤ .

٣٤- عاشور احمد الخياط، العرا ق في المحافل العالمية، بغداد، ٢٠١٨ ، ص ٢٤ .

٣٥- عبدالواحد تقي، المصدر السابق، ص٣١ .

٣٦- لمى عباس علياوي، ازمة احتلال المدن العرا قية عام ٢٠١٤ وتداعياتها، دار النصر للطباعة، بغداد، ٢٠١٧ ، ص٣٩ .

٣٧- نادين اولني ، المصدر السابق، ص١٣٥ .

٣٨- جورج فانلي بطرس، العراق تحت سيطرة الإرهاب، بيروت، ٢٠١٧، ص٨٦.

٣٩- عبد الواحد حقي، المصدر السابق، ص١٣٠ .

٤٠- جالين فورمس، المصدر السابق، ص٥٢ .

٤١- صحيفة العرب القطرية،، تقرير الإتجاهات العالمية،العدد٨٦، تشرين الأول، ٢٠١٦ .

٤٢- جامبوس لفينن ، أزمات العراق المعاصر ، ترجمة: عماد الدين خان، عمان، ٢٠١٨، ص٢١٤ .

٤٣- جيفري لايسون، المصدر السابق، ص٢٩٤ .

٤٤- محمد محمود الخياط، المصدر السابق، ص٨٨ .

المصادر

أ-الكتب:

١- جالين فورمس، ازمات العرا ق في القرن الواحد والعشرين، ترجمة : ضياء الدين الخشان، بغداد، ٢٠١٧ .

٢- جامبوس لفينن ، أزمات العراق المعاصر ، ترجمة: عماد الدين خان، عمان، ٢٠١٨ .

٣- جورج فانلي بطرس، العراق تحت سيطرة الإرهاب، بيروت، ٢٠١٧.

٤- جيفري لايسون، حركات الهجرة في العرا ق المعاصر، ترجمة : يحيى القصاب، دار الوقائع للطباعة والنشر، بغداد،

٥- زيدان علي، ازمات النزوح والتهجير في العرا ق، مطبعة نرجس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧ .

٦- صادق حسين الجمال، تاريخ العرا ق بين عامي ١٩٢١ و ١٩٥٨ د ا رسة وثائقية، مطبعة احسان للطباعة، الموصل،

٧- طه جوين البكري، العرا ق في العهد الملكي، بغداد، ١٩٨٧ .

٦- عاشور احمد الخياط، العرا ق في المحافل العالمية، بغداد، ٢٠١٨ .

٧- عبدالعزيز عمر، الامم المتحدة وقضايا النزوح في العالم، الطبعة الرا بعة، مطبعة الزرقاء، الاردن، ١٩٨٩ .

٩- محمد الشكري حسان، د ا رسات في تاريخ العرا ق المعاصر(١٩٤١-٢٠١٢)، دار المرجان للطباعة والنشر، بيروت،

١٠- محمد أمين ومراد حسنين، مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٥٤.

١١- محمد مهودر الخياط، التهجير القسري في العرا ق والدور الاممي، مطبعة الريانس، بغداد، ٢٠١٦ .

١٢- لمى عباس علياوي، ازمة احتلال المدن العرا قية عام ٢٠١٤ وتداعياتها، دار النصر للطباعة، بغداد، ٢٠١٧ .

١٣- نوبرت جابلسون، العراق المعاصر، ترجمة: يحيى النجار، مطبعة الحافظ، بيروت، ٢٠١٠، ص١١٣ .

١٤- نادين اولني، المنظمات الدولية وعملها في العرا ق - د ا رسة وثائقية، دار الشمس للطباعة والنشر، بغداد،٢٠١٧ .

ب -الموسوعات:

١- موسوعة تاريخ العالم، الجزء الخامس، دار فنان للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٩٠ .

٢- موسوعة تاريخ العالم، الجزء الثامن عشر ، دار فنان للنشر والطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٣- موسوعة تاريخ العالم ، الجزء التاسع عشر ، دار فنان للنشر والطباعة ، القاهرة ١٩٩٠ .

ج – المجلات

١- آفاق عربية ، العدد الحادي عشر، ١٩٨٨.

٢- صحيفة العرب القطرية،، تقرير الإتجاهات العالمية،العدد٨٦، تشرين الأول، ٢٠١٦ .